أية مشروعية لسؤال المشاركة السياسية في العالم العربي؟

عبد الحق لبيض*

■ ملفت للانتباه هذا الاهتمام المتزايد، في الآونة الاخيرة في الأدبيات السياسية والفكرية العربية، بموضوع المشاركة السياسية. ومرد ذلك في اعتقادنا إلى تزامن هذه الحمى في المقاربات والنقاشات والدعوة إلى عقد اللقاءات والندوات وورشات العمل حول إشكالية المشاركة السياسية (كان آخر هذه المنتديات الندوة التي نظمها المركز اللبناني للدراسات في بيروت بين 20 و21 من كانون الثاني (يناير) في موضوع: الالزام السياسي العربي: والتي شاركنا فيها بورقة حول: التمكين السياسي للشباب ومعضلة نظام الحكم في المغرب) مع النقاش والجدال السياسيين والفكريين حول المفهوم ذاته في سياق النظم الديمقراطية الغربية. والتزامن هنا ليس صدفة، كما أنه لا يعد طبيعيا نظرا للتفاوت الكبير بين التجربتين السياسيتين العربية والغربية سواء من حيث الممارسة الديمقراطية، أو من حيث تاريخ التجربة السياسية في كلا المجالين. لا شك في أننا نعيش في العالم العربي معضلة كبرى فيما يخص التمكين السياسي للمواطن العربي، غير أن هذه المعضلة السياسية لها جذور وأشكال تختلف عن طبيعة أزمة المشاركة السياسية كما هو حاصل اليوم في النظم الديمقراطية الغربية. فإذا كانت أزمة المشاركة السياسية في الغرب الديمقراطي ناتجة عن سيرورة النظم الديمقراطية ووصولها لمرحلة تحول جديدة فرضتها اشتراطات تاريخية واجتماعية نابعة أساسا من قناعة الفرد الذي هو محور الفكر الديمقراطي، فإن الحديث عن المشاركة السياسية يعتبر جزءا من حديث عن منظومة متكاملة الاجزاء والمفاصل، ولا يمكن مقاربة جزء منها دون ربطه بالأجزاء الأخرى والملتحمة معه بنيويا ووظيفيا. من هنا، فإن الحديث عن مفهوم المشاركة السياسية لا يستقيم إلا عندما نتناوله من داخل تشكلاته التاريخية، ونقاربه في ضوء مرجعياته النظرية والإجرائية كما أفرزتها النظم الديمقراطية في الغرب. مما يعني أن الحديث عن المشاركة السياسية في العالم العربي يظل ناقص الشرعية ما دام أن هناك عدم تلاؤم نظري ومنهجي ما بين مفهوم المشاركة السياسية في العالم العربي يظل ناقص الشرعية باعتباره إفرازا للمنظومة الديمقراطية وأحد مرتكزاتها الاساسية،إن لم يكن اسماها، وبين هيمنة نظام سياسي شمولي تحكمي وتسلطي في جل الاقطار العربية. وهذا الحكم يمكن تسويغه من خلال قراءة مقارنة بين تشكل السياسي في كل من النظم السياسية العربية والنظم السياسية الغربية، لأن من شأن هذه القراءة أن توضح دلالات مفهوم المشاركة في كل من النظامين وتحدد، بالتالي، الميكانيزمات التي تحرك إرادة المشاركة داخل النسقين السياسيين، وأن ترد، بالتالي على أصحاب دعاوى الخصوصية الديمقراطية الذين يتجاهلون أن هناك أسسا كبرى لمفهوم الديمقراطية، والتي لا يمكن أن نختلف في أنها الأسس الأكثر بديهية، بل ومن المسلمات الاساسية لأي نظام ديمقراطي.

بدأ مفهوم المشاركة السياسية في التشكل منذ بداية القرن التاسع عشر بموازاة تشكل وعي جديد بضرورة مراقبة السلطة السياسية عشية ميلاد ما اصطلح عليه بـ «المجال العام» Espace public، والذي كان قد أعطى شكلا جديدا لاجتماعية الفرد. وسيعتمد مفهوم المشاركة السياسية كمعيار لتقييم العمل السياسي، من جهة، والحكم على مشروعية أي نظام سياسي ديمقراطي، من جهة أخرى. وهذا بالتحديد ما عبرت عنه كتابات علماء السياسة الرواد في الغرب من أمثال مونتيسكيو وتوكيفيل وجون ستوارت ميل وغيرهم عندما ركزت على دور المواطن الفاعل في تحديد شكل ومضمون المجال العام. لكن، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت مقاربات أخرى، وخصوصا المقاربات الانكلوسكسونية التي كشفت النقاب عن المواطن السلبي الذي لا يملك إرادة المشاركة في تدبير الشأن العام، وليس مطلعا على أمور السياسة. ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات دخل مفهوم المشاركة السياسية التقليدية في المجتمعات ما بعد الصناعية Poste industrielle في مرحلة أزمة إحدى ابرز علاماتها بروز مطالب جديدة وأشكال مشاركة والتزام جديدين تمثلت في هيمنة المطالب الاجتماعية لمرحلة ما بعد السياسية Poste politique، وهو ما يصطلح عليه في علم السياسي الغربي بالعصر الثالث للديمقراطية والمتسم بتحولات في أشكال المشاركة السياسية وظهور أخرى جديدة تشكل ملامح جديدة لاجتماعية الفرد.

لن ندخل في مناقشة حيثيات التطور الحاصل في مفهوم المشاركة السياسية في سياقه الغربي، لكننا نكتفي بالتلميح إلى أن ثمة نقاشا ثريا بهذا الخصوص، وان هناك تيارا واسعا من المفكرين والباحثين في مجال السياسة يؤكدون على أن المطلب الاجتماعي لـ«ما بعد السياسي لم يتطور بالشكل الذي يمكنه أن يكون كافيا للمواطن. فالأحزاب والفاعلون السياسيون، كما يشير إلى ذلك Pascal perrineau، ما يزالون بالأساس الحاملين لأشكال الالتزام المؤطر للسياسة العجوز vielle politique، مضيفا أن أزمة الالتزام السياسي ليست علامة على موت وشيك للسياسي، بقدر ما هي أزمة تحول للصيغ القديمة للالتزام وبروز أشكال أخرى بديلة.

إن تمثل هذا السياق التاريخي الفكري لمفهوم المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية الغربية، يدفعنا إلى طرح جملة تساؤلات كالتالي: هل يملك مفهوم المشاركة السياسية أية شرعية للطرح والتداول في سياق أنظمة سياسية عربية غير ديمقراطية، ما دام أن مفهوم المشاركة هو آلية الفعل الديمقراطي؟ وهل نملك في سياقنا السياسي والتاريخي كشعوب تعيش في ظل سيادة أنظمة حديدية شمولية احتكرت السيادة وألغت مساحة المجال العام وألحقته بمجالها الخاص غير المحدد الحدود ما يؤصل لفعل المشاركة باعتباره أحد مرتكزات المجتمعات الديمقراطية؟ ألسنا، عندما نتحدث عن مفهوم المشاركة نستعيد دون وعي منا إشكالات المجتمعات الغربية ونحاول تحيينها وتكييفها مع أوضاعنا السياسية ما قبل الديمقراطية؟ ثم عن أي تحول نتحدث بخصوص مفهوم المشاركة السياسية في وعي وممارسة «المواطن» وهو الذي ما يزال يؤمن بأن السياسة مجال محرم، وأن الفعل السياسي هو وقف على أقلية تحتكر المشروعية السياسية وتعتبر أي تدخل فيه بمثابة مساس بـ «الأمن العام»؟ وإذا كانت التحولات التي مست مفهوم المشاركة السياسية، في النظم الغربية الديمقراطية، نابعة أساسا من الحراك السياسي ومن عمق دينامية الممارسة السياسية وحيوية مفهوم الديمقراطية المؤسس على مبدأ التدافع السياسي السلمي المحتكم لسيادة الشعب ولخياراته الاستراتيجية، فأي معنى للحديث عن تحول في مفهوم المشاركة السياسية العربية في ظل أنظمة سياسية مغلقة وثابتة، تمنع أي تداول سلمي على السلطة، وتؤسس مشروعها السياسي على إقصاء المواطن من المشاركة في تدبير الشأن العام، وفرض نفسها كوصي على الشعوب المفتقرة، في رأيها، الى حس سياسي، والتي تحتاج لمن يرعاها ويرشدها ويلهمها الفكر السديد، فكان أن وجد في قلب كل نظام عربي رجل واحد يمسك بكل خيوط اللعبة السياسية ويديرها بهواه وبقدرته المستمدة من «الارادة الإلهية» أو من وحي الايديولوجيات المتقعرة أو من تعاليم «الكتاب المقدس ذي الألوان الفاقعة»؟

تربطنا هذه الاسئلة، وغيرها، بجوهر السؤال الحقيقي الكامن في معضلة النظام السياسي العربي، كما تضفي كثيرا من النسبية على المطلقات التي يمكن أن تجتاح خطاباتنا حول مفهوم المشاركة السياسية العربية داخل النظم السياسية العربية ما قبل الديمقراطية.

إذا كنا نقر بوجود أزمة حقيقية في مسألة المشاركة السياسية عامة في العالم العربي، فإنها لا تعدو أن تكون أزمة نظام الحكم في البلدان العربية. وأزمة غياب الديمقراطية.

ولنكون دقيقين وبعيدين عن الاطلاقية والتعميم، فإننا سنخصص الحديث عن النموذج المغربي محاولين مناقشة حالة المشاركة السياسية ضمن طبيعة النسق السياسي العام، وبمعنى أدق، قراءة أزمة المشاركة السياسية في المغرب في ضوء مقاربة خصائص النظام السياسي، مركزين على طبيعة النسق السياسي المغربي وعلى الآليات التي يشتغل بها. ومن هذا المنطلق سنحاول إبراز خصوصية المشاركة السياسية منطلقين من مقاربة الاسئلة التالية: ما هو السياسي في المغرب؟ ومن هو المنتج الفاعل للحقل السياسي المغربي؟ ومن هو صانع القرار السياسي فيه؟ وما هي محددات العلاقة بين الحاكم دستوريا، فهل يمكننا الحديث عن مجال محدد نتفق على أنه مجال تحرك وفعل السلطة السياسية في المغرب..؟ فإذا كانت المشاركة السياسية في التعريف الديمقراطي تعني: «مجموع الانشطة التي من خلالها، يكون المواطنون مدعوين إلى التواصل مع العالم الخفي للسلطة» فإن السؤال عندنا في المغرب: ما هي حدود هذا العالم الخفي للسلطة؟ وما هي أشكال الانشطة التي يستطيع، من خلالها، المواطن المغربي التواصل معها، أو بمعنى أدق ما هي المساحة السياسية المخصصة لهذا المواطن لمزاولة مهامه في مواكبة الشأن العام والتعبير عن مواقفه تجاه الحاكمين؟

نعلم أن المثالية الديمقراطية كانت قد قامت على مبدأ أن السلطة السياسية نابعة من سيادة الشعب، وبالتالي لا وجود لديمقراطية بدون وجود مواطن. وفي تاريخ الفكر السياسي المغربي لا نكاد نعثر على وجود مفهوم المواطن، وإنما ورود مفهوم تقليدي هو مفهوم الرعية. وهذا المفهوم هو الذي كان وما يزال يحدد مكانة المحكومين تجاه حاكمهم كما يعين لهم واجباتهم تجاه السلطان.

والدلالة العميقة لمفهوم الرعية تكمن في احتواء السلطان لكل الفعل السياسي، وعدم إتاحة المجال لتحرك الرعية التي تظل، كما يعرفها الماوردي، «اليتيم الذي يكون دوما في حاجة إلى وصي ليحميه».

وقد ظلت هذه الثقافة التقليدانية تمد مؤسسة السلطان وبعدها مؤسسة الملكية بالقوة والحيوية، كما تجسد واقعية احتكار السلطة من لدن المؤسسة الملكية، وذلك من خلال الارتكاز على آليات محددة منها «البروتوكول السلطاني»، غير المؤسس دستوريا، لكنه موروث من التاريخ القديم، ومبدأي البيعة والشفاعة.

والمتأمل في النسق السياسي المغربي يدرك أنه نسق قائم على أسس تدافع سياسي محدود ومغلق، بحيث يظل الفعل السياسي مراقبا من طرف الفاعل السياسي الأكبر الذي هو الملك، مما يحد من الآثار الإيجابية للحراك السياسي، الذي لا يسمح به بتجاوز حدود معينة، وهو الأمر الذي ينعكس على شكل وصورة المجال العام الذي يظل لحد الآن مجالا مبهما وغير واضح، ويبرز ذلك بالأساس في العلاقة المتوترة، دوما، بين رغبة المواطنين في امتلاك هذا المجال للتعبير أو للاحتجاج، وبين التدخل العنيف لأجهزة الدولة الأمنية لمنع تحقق هذه الإرادة لاقتناعها بأن المجال العام هو ملك لها وليس للمواطن.

هذه الوضعية جعلت المنتج للشرعية السياسية في النظام السياسي ليس هو المواطن، كما تنص على ذلك الأعراف الديمقراطية، وإنما الملك. وحسب Schnapper فإن «المواطن به جزء من السيادة السياسية يختار عبر الانتخابات ممثليه السياسيين بكل حرية ومسؤولية». ويظل هذا المواطن هو مصدر الرابط الاجتماعي. ويضيف شنابير أنه «في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة الرابط بين الناس ليس دينيا أو سلاليا، وإنما هو سياسي» وهذا الرابط هو المفقود في العلاقة بين الحاكم والمحكوم كما يجسده الدستور المغربي الذي لا يستمد قوته وشرعيته من المشروعية الدستورية، وإنما من مشروعية تعاقدية ممثلة في البيعة ومشروعية تاريخية تصدر عن تجربة قرون، ومشروعية دينية ممثلة في إمارة المؤمنين، وبالتالي فإن دور المواطن هو الامتثال لمبادرة الملك، لأن الملك فوق الدستور وهو من يراقب البرلمان والحكومة وهو لا يخضع للمساءلة ولا للمحاسبة بالرغم من اندماجه الكلي في مباشرة التدبير اليومي لشؤون الامة ورسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن وجود رجل قوي في المشهد السياسي المغربي، كما ذهب إلى ذلك الباحث الفرنسي ريمي لوفو يحتكر كل السلطات، ويضفي على ذاته صفة القداسة الدينية ويرتفع عن المساءلة والحساب، لن يسمح بوجود مبادرة خارج نطاقه. ومن ثم فإن مفهوم المشاركة لن تكون له أية دلالة إذا كانت السيادة ليست نابعة من الشعب، كما في العرف الديمقراطي. وهذه الوضعية الملتبسة هي ما حدت ببعض الأطراف السياسية في الحياة السياسية المغربية إلى رفض اللعبة الانتخابية ومقاطعتها واعتبارها مجرد زيف ديمقراطي. وفي هذا الصدد يقول الأستاذ محمد بنجلون عشية انتخابات 2002: «واعون كل الوعي بأنه لا يمكن إقامة أية ديمقراطية بدون انتخابات شريطة أن تضمن شروط اقامتها بشكل حر ونزيه وأن تكون نتيجة الشعبيتين وأن تكون لها صلاحيات للتشريع ومراقبة الحاكمين على جميع المستويات» ويقول عبد الواحد المتوكل عضو قيادي في جماعة العدل والاحسان الاسلامية المحظورة: «على فرض أن الانتخابات كانت نزيهة، فأي سلطة للبرلمان؟ وما هي السلطة المخولة للحكومة ولغيرها من المؤسسات. فالهامش الذي تتحرك فيه هذه المؤسسات ضيق جدا ولا يمكنها من تطبيق ما يمكن ان تسطره من برامج ولذلك لا بد لأي طرف إذا ما تحمل المسؤولية أن يجد نفسه يناقض سلوكه ويناقض قوله ويناقض ما وعد به وإذا تمكن وصعد إلى الحكم فسيجد مجالا ضيقا لا يمكنه من العمل».

بناء على هذا التقديم المبستر لطبيعة النظام السياسي المغربي نطرح التساؤل التالي: هل يمكننا الحديث عن مفهوم المشاركة السياسية للمواطن المغربي في ظل نسق سياسي مغلق وهامش المجال العام فيه محدود ومراقب؟ هل لدينا شرعية ديمقراطية يمكن الاحتكام إليها من أجل تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ضمن مشهد سياسي واضح ومفتوح على رهانات التدافع السياسي السلمي الذي يكون فيه الاحتكام إلى سيادة الشعب والى إرادة الامة بدلا من الارتهان إلى التراث والتاريخ لترسيخ الشرعية السياسية؟ قد يكون المغرب بحكم نظامه السياسي المرن وبفضل نضالية قواه الديمقراطية قد حقق بعض المكتسبات في مجال بناء نظام ديمقراطي حداثي، غير أن كل هذه المكتسبات قد تظل محدودة الأثر إذا لم تعزز بإصلاح دستوري حقيقي يعيد تحديد صلاحيات المساهمين في تأثيث المشهد السياسي وسن مبدأ فصل السلطات، وإطلاق الحريات العامة وذلك بإعادة هيكلة المجال العام وترسيم واضح لمساحات المجال الخاص، الذي هو من اختصاص المؤسسة الملكية. لذا، وجب علينا تأجيل الحديث عن المشاركة السياسية وعن أزماتها ومنطق تحولاتها إلى حين إحداث إصلاح دستوري حقيقي، وإضفاء المشروعية الديمقراطية على كل ممارساتنا السياسية والتي ضمنها تحقق المواطنة السياسية.

* مدير المركز المغربي لحوار الثقافات

العراق: الضرورات التي تبيح المحظورات

ربيع الحافظ*

■ للوطن على المواطن حقوق يقتضي الذود عنها، ومفاهيم ينبغي الوقوف عندها، ومحظورات لا ينبغي تجاوزها. ولكن لكل محظورات ضرورات تبيحها.

لنتوقف أمام مكونات الصورة التالية القائمة في العراق ثم نستأنف الموضوع:

احتلال أجنبي / حلف بين الاحتلال وطوابير طائفية يستهدف ويهمش الكتلة السياسية الكبرى في المجتمع وهم العرب السنة (42 % حسب الانتخابات) / حرب أهلية غير متكافئة / هدم مدن بقوات مشتركة أمريكية وطائفية محلية / تطهير عرقي وطائفي / تزوير انتخابات / فدرالية تقطع أوصال البلاد ولم تبق من السيادة إلا الأسم وتحرم مناطق السنة من مقومات الحياة / نهب لثروات البلاد ورهنه للشركات «المفضلة» / تصفية علماء السنة ونخبهم وعسكرييهم / مصادرة المساجد وخطف وقتل الأئمة والمصلين / فرق موت بإشراف وزارة الداخلية / انتهاك حرمات النساء / حرب إعلامية وثقافية واقتصادية غير متكافئة بتمويل من إيران / تحكم إطلاعات (المخابرات الإيرانية) بالأمور الأمنية / تحكم إيران بمفاصل الحوزة / جالية كبيرة من المستوطنين الإيرانيين والهنود الشيعة تدعم زخماً شعوبياً معاد للعرب والعروبة / تمسك إيران بدور مستقبلي في إدارة العراق.

السؤال: كم أبقت هذه الصورة من معاني الوطن والمواطنة؟ وماذا بمقدور السياسي فعله في مناخ كهذا؟

صادفت أحد الأصدقاء، وهو كاتب ومحلل سياسي، فسألته عن سبب احتجاب كتاباته وتحليلاته، فرد بالقول: هذا زمان عندما ينطق فيه القلم ترد الرصاصة، ومقارعة الحجة بالحجة فيه وسيلة لا توصل إلى غاية. ذكرني قوله بحديث آخر، وهو أن الشعوب عندما تهدد في وجودها فإنها تبحث لا عمن يثبت مظلوميتها ولكن عمن يحقق لها الأمان، ويتراجع فيه هذه الحقب الأداء الفكري لصالح «الأداء العضلي»، وهو ما يفسر بقاء الشعوب العربية حقباً طويلة تحت حكم المماليك ومن بعدهم العثمانيين التي توصف بأنها حقباً العسكرية.

لم تكن «الحقب العسكرية» في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية حقب عطاء ثقافي، لكنها حفظت الأنفس وصانت الدين أمام أعاصير ثقافية ومذهبية وشعوبية عصفت بالشعوب من الشرق والغرب. مشاهد الانتشال السياسي للعرب على أيدي الشعوب غير العربية في منظومة الحضارة العربية الإسلامية تكررت مرات عدة، بل إن امتدادها الزمني هو الأطول في السلم الزمني للحضارة.

عنصر آخر يضاف إلى مكونات الصورة السابقة، وهو أن سنة العراق لا يجدون في محيط «دول الطوق» العربية من يرغب في إلقاء أطواق النجاة إليهم، أو يجد مصلحة في إعادة خلط الأوراق سياسية بما يؤثر على المسار السياسي.

يبدو أن البر التركي هو الشاطئ الأقرب والمنظور بالعين المجردة من على متن سفينة السنة المتعبة، ويتذكر العالم أن هذا الشاطئ، وفي ذروة الإعداد للحرب وتقسيم بوش لشعوب العالم إلى فسطاطين: «معنا أوضدنا»، كان قد رفض نزول الجيش الأمريكي على رماله، وأن يكون معبراً إلى غزو العراق، مثلما كانت سماء ومياه إيران معبراً لطائرات بـ 52 القادمة من قواعد المحيط الهندي والبوارج الأمريكية والذاهبة لإنزال الدمار على العراق (يقول أبطحي: لولانا لما سقطت بغداد).

الدنو من هذه الشواطئ والرسو في مياهها قد يبدو أسهل مما هو عليه في الواقع. لندع البحر قليلاً ونعود إلى اليابسة ونقول: إن ثمانية عقود من مؤسسات الدولة الحديثة والثقافة الوطنية كانت فاصلاً زمنياً طويلاً بين حقبتين رئيسيتين وسجال سياسي مذهبي محلي بأبعاد دولية، جرت وتجري فصوله على أرض العراق، كان النظام العثماني أحد لاعبيها، والآخر هو النظام الإيراني الصفوي، وكان قيام الدولة العراقية الحديثة نهاية للحقبة الأولى، وكان سقوطها في 9 نيسان 2003 استئنافاً لها.

ما يميز الحقبة الراهنة عن سابقتها هو غياب الحضور العثماني عن العراق بأشكاله المختلفة، وخروج العراق والشعوب العربية الأخرى التي شاركت العثمانيين نظامهم السياسي أربعة قرون من اهتمامات الدولة التركية الوريثة، وتخلي هذه الدولة عن أدوار الدولة الإقليمية الكبرى في المنطقة، واكتفائها بشؤون التركمان. يضاف إلى ذلك أن أدبيات الدولة القومية أوجدت جدار، بل جُدُر، فصل ثقافي سميكة وشاهقة على طول الحدود المشتركة، اعتبرت الحقبة العثمانية حقبة احتلال أجنبي، وعزلت أجيال اليوم عن شريك الأمس.

في المقابل، وعلى النقيض، لم يكن على طول حدود العراق المواجهة لإيران موانع ثقافية، لا بل إن الشريك الفارسي في الحقبة السابقة واصل حضوره على الساحة العراقية بأشكاله المختلفة؛ الديموغرافية والفقهية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، وظلت إيران على الدوام الرقم الحاضر الغائب في المعادلة الداخلية العراقية، والعمق الاستراتيجي والروحي المهيمن على الحوزة وحتى لحظة سقوط بغداد، وهو حضور يطور الخلاف المحلي السني الشيعي، ويختزل فرص الوفاق.

يمكن القول أن 9 نيسان 2003 كان استئنافاً للسجال الإقليمي التاريخي على أرض العراق، ولكن هذه المرة، حرب من طرف واحد يغيب عن حلبتها الطرف المقابل، وكان ذلك اليوم محطة تاريخية هامة في التقويم الصفوي كسبت فيه إيران فصلاً مهماً، قد لا يكون الأخير، في ذاك السجال.

لقد كانت أحاديث الماضي العثماني، وحتى عقدين مضيا، غزلاً على نول الماضي العربي في فردوس الأندلس الضائع، وشأناً من أدبيات المدرسة الإسلامية التي يفترض تكون قد تجاوزها عصر الدولة القومية، لكن واقع التدهور الخطير الذي يعيشه النظام السياسي العربي، والتسيب السياسي الإقليمي الخطير، وانفراد العولمة بدُوله الواحدة تلو الأخرى، استفز القناعات الآيديولوجية في الطيف السياسي العربي، ليدفع هذا المفهوم باتجاه مساحات جديدة من هذا الطيف، وإلى النخبة القومية التي كانت حتى الأمس القريب تفك «الوثاق التركي» عن معاصم الشعوب العربية.

ليس من المبالغة القول: إن حالة من البحث عن إنتماء إقليمي تجتاح الطيف السياسي العربي على امتداد أحزمته، أمام واقع التردي السياسي والأمني والاقتصادي والضياع الجماعي للمنطقة، وحجم التدمير الذي يمكن أن تلحقه قوة خارجية بالمنطقة أجمع، وحالة العراق مثال على ذلك.

يقول محمد حسنين هيكل في هذا السياق: باتت تركيا وإسرائيل الدولتان الوحيدتان المؤهلتان سياسياً لتزعم المنطقة، وبالرفض الطبيعي للمرشح الإسرائيلي، تكون تركيا هي المؤهلة لزعامة المنطقة واستئناف أدوار تاريخية في حفظ التوازن السياسي الإقليمي.

سيكون من السذاجة انتظار حدوث استدارة تركية مفاجئة، جغرافية أو استراتيجية، بمقدار 180 درجة باتجاه جوارها الجنوبي، ولكن في المقابل، فإن الـ «لا» الأوربية الأخيرة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، هي في نظر الكثيرين مسألة وقت، ولن تكون تلك الـ «لا» الضوء الأخضر للشروع بالبحث الجاد عن البدائل، وإنما لاعتماد البدائل التي لابد وأن الدولة التركية منكبة عليها منذ الآن وتعد لها الأوراق.

في الوقت نفسه، فإنه ليس من قبيل السباحة في الخيال توقع أن تضع الموازنات الاستراتيجية الدولية الراهنة بين يدي تركيا ونسختها من «الإسلام السياسي المعتدل»، ومذهبها السني، أوراقاً مهمة في العالم العربي الإسلامي ذو الغالبية السنية الساحقة، والذي تسبب الفراغ السياسي فيه في إزعاجات أمنية وسياسية متصاعدة للعالم الغربي.

وقفة قصيرة للقول: إن هذه القضية كانت وحتى 9 نيسان 2003 أقرب إلى مادة الأراشيف والأكاديميات منها إلى الواقع. لكن مستجدات كبيرة دفعت بها إلى الورشات العملية، منها :

1) خارجية: أن أحداث الاحتلال الأمريكي للعراق، والهزة السياسية العنيفة المصاحبة في منطقة هشة سياسياً، وفي ظرف تنهمك فيه شعوب الأرض الأخرى في إعادة اصطفافها في كتل سياسية واقتصادية متماسكة تستطيع قول «لا» وقتما شاءت كما في أمريكا اللاتتينية، وجه لكمة موجعة للدولة القطرية والقومية وأدائها المحلي والإقليمي.

2) داخلية: أن سلوك القطاعات الشيعية المتحالفة مع إيران، واستقوائها بالقوات الأجنبية على شركاء الوطن من السنة، مثّل خروجاً بالخلاف من إطاره المحلي، وانسحاباً بأوضح أشكاله من العقد الوطني، وترخيصاً للسنة المعتدى عليهم للانصراف والتصرف وفق استراتيجيتهم، والبحث عن عمقهم التاريخي الطبيعي وروابطهم الثقافية، وهي أدوار كانوا قد رضوا بإسقاطها لصالح الوحدة والثقافة الوطنية عند تأسيس الدولة الحديثة، وأحرقوا بذلك جسور العودة إلى محيطهم الإقليمي الواسع، وأوقعهم ذلك في تناقضات فكرية وثقافية عديدة مقابل مشروع تثبت لهم الأيام وبعد تسعة عقود أنه كان مشروعاً قصير النظر.

لقد قبلت هذه القطاعات النزول في مستنقع الاستراتيجية الصفوية، كما يسميه المفكر الإيراني الراحل الدكتور علي شريعتي، ويعني به الاستعانة بالدول الأجنبية وتأليبها على خصوم الجوار، وهو على وجه الدقة ما فعلته إيران ووكلاؤها في العراق في ملف أسلحة الدمار الشامل، وقد أضاف هذا التورط بعداً دولياً للتشيع عند العربي، الذي هو أقرب في واقع الحال إلى حالة التظلم والسخط المحلي، التي لن تستعصي على الحل في مناخ من التفاهم والانصاف.

إن العرب بحاجة إلى أن يكونوا جزءاً من عملية صنع مسارات المستقبل، والاستعداد لتحولات محتملة الوقوع، وإثراء ثقافة إقليمية مشتركة. والمنطقة بحاجة إلى عمود فقري يمكن جسمها الكسيح من النهوض والوقوف على قدميه، وتكون هذه الثقافة اللحم الذي يكسوه، مثلما كانت ألمانيا العمود الفقري لكتلة الاتحاد الأوربي واقتصادها المتين كسوته. ليس في المنطقة اليوم ـ كما يقول هيكل ـ سوى مرشحين اثنين لزعامتها، فإن تأخر أحدهما ظفر الآخر.

لقد عقد عقلاء أوربا العزم على إقامة تكتل بين شعوبها الخارجة لتوها من حرب دامية، وعلى إخفاء الندب والبثور الثقافية والتاريخية والمذهبية التي تعلو وجه أوربا، والتفوا على التاريخ بالاقتصاد لتسويغ تكتل يكون قابلاً للحياة.

إن شعوب المنطقة بعربها وكردها وتركها، في هذا الظرف من الهشاشة السياسية الإقليمية التي تمر بها منطقتهم، بحاجة إلى إعادة تعريف مفاهيم السيادة والاستقلال فيما بينهم، على قواعد مشتركة من التاريخ والدين والحضارة. ليس هذا مطلباً صعب المنال، فقد حُملت هذه الشعوب على ذات الأمر قبل مئة عام فقط، ولكن في الاتجاه المعاكس، بعد أن أمضت 14 قرن من الشراكة السياسية، التي يتفق الجميع على تسميتها «الحضارة العربية الإسلامية».

ولا ننسى هنا، أن القطاعات الشيعية المتحالفة مع إيران ومع الاحتلال، كانت قد أعادت لنفسها ولشارعها، تعريف مفاهيم الاستقلال والسيادة والمقاومة، من منظورها الخاص، وبما يستقيم مع حساباتها التاريخية والدينية، ليتمهد الطريق أمام الجيوش الأجنبية ويتحقق المراد وتتكر دورة التاريخ.

إن الحديث عن مد الجسور الثقافية بين أوصال المنطقة المقطعة، ليس قضية تخص العرب وحدهم، فالأكراد الذين يريدون استدراك ما فاتهم، وأن تزدهر مدنهم، والمتاجرة مع جوارهم، لا يخدم مصالحهم العيش في جزر ثقافية معزولة، وعلى مفاهيم مؤسسة على الخصومة مع الجوار، وغنية بمفردات الثأر، فالعواطف، حلوها ومرها، لا تنهض عليها ثقافة، والشعب الكردي بجذوره التاريخية وأدبياته لا يمكن أن تختزل ثقافته وأدبه وأعماله الفنية في أحداث عقود من الزمن.

إن جسور الثقافة مع الجوار هي شرايين حياة، فلا أواصر ثقة، ولا طمأنينة ولا استقرار حقيقي مع جار تضمر له ثقافتك الكراهية، حتى وإن اختار ساسة الأكراد في هذه اللحظة من التاريخ الانفلات من المدار الثقافي والحضاري للمنطقة، وفي وقت تتعلق فيه شعوب العالم الأخرى بأشباه عرى، للالتحام بكتل سياسية مجاورة والتطبع بطباعها خشية الضياع.

لن يكون الاعتصام بالعمق الحضاري، في معركة الوجود هذه، من المحظورات، بل هو من الضرورات، ولن يكون تفريطاً بالوطن أكثر مما فعلته فدرالية الدستور العراقي الجديد، التي تمنح الأقاليم حق تجاوز العاصمة، وإقامة العلاقات مع جهات خارجية، والتنقيب عن النفط، وغيرها مما يمس الأمن الاستراتيجي للدولة مساساً مباشراً.

كما أنه من غير المفترض أن يثير هذا الاعتصام استهجان «المنتصرين» في هذه الحرب، فقد كان لهم السبق في إيجاد «ضروراتهم» التاريخية والمذهبية التي أباحت لهم انتهاك المحظورات، والتي صادفت ضرورات إمبراطورية مارقة أسمها أمريكا، انتهكت بها المحظورات العالمية وغزت دولة مستقلة.

إن لمحة سريعة إلى السلم التاريخي للحضارة العربية الإسلامية، تظهر أن حدثاً بالحجم الذي أقدمت عليه أمريكا في العراق يمثل محطة كبرى، ويفصل بينه وبين أمثاله من الأحداث قروناً، وإن الاعتقاد بحلول فورية لجراحه الغائرة هو خروج على سنن التاريخ، ولا ينفي هذا الحاجة إلى العلاجات التضميدية الموضعية على طريق الحلول الدائمة.

ليس هذا حلفاً يحيك خيوطه السنة ضد شركاء الوطن من العرب الشيعة، لاسيما وأنهم قد جربوا إيران، واكتشفوا بأنفسهم ماذا يعني في العقيدة الصفوية الشعوبية أن يكون العربي شيعياً ما دام أنه عربي، ولهم في أبناء عمومتهم من عرب الأحواز الشيعة خير مثال.

إنه ملف أمام كل من يعنيه الأمر، لتغيرات خطيرة تتجه بعكس اتجاه مصلحة المنطقة وهويتها، وشعوب يمضي الوقت لغير صالحها. ومن جهة اخرى، ضرورة لاعادة الاصطفاف على أسس مشتركة، تقيها آثار الهزات السياسية العنيفة، وتؤهلها لنادي الكبار، والتعامل مع الكتل الأخرى بالمثل، وتملأ الفراغ السياسي والأمني في هذا المكان المهم من العالم.

* كاتب من العراق يقيم في بريطانيا
alhafidh@hotmail.com

تعديلات سيئة للنظام الدستوري الفلسطيني

د. أنيس مصطفى القاسم*

■ في آخر يوم من أيام المجلس التشريعي الفلسطيني المنتهية ولايته، وبعد أن كانت قد جرت انتخابات نيابية وأُعلنت نتائجها، أقر المجلس على عجل تعديلا خاصا بتعيين قضاة المحكمة الدستورية. وقد أثار هذا التعديل العديد من التساؤلات والقلق حول مسيرة الدستورية الفلسطينية. ومصدر التساؤلات والقلق هو أن هذا التعديل يسير في اتجاه تعزيز السلطة الرئاسية الانفرادية وتحكمها في سلطة قضائية، هي المحكمة الدستورية العليا، التي يُفْتَرَضُ فيها أن تكون الحصن المنيع ضد الاعتداء على الدستور من أية جهة كانت، مع العلم بأن السلطة الرئاسية والسلطة التنفيذية في اية دولة هما في معظم الأحيان مصدر هذا الاعتداء. هذا فضلا عن أن هذا التعديل ينتقص من اختصاصات المجلس التشريعي، على خلاف المتوقع من المجالس النيابية، ويزيد من سلطة الرئيس، ايضا على خلاف المطلوب وخلاف ما نهجه المجلس في الماضي من حرص على تقليص سلطات الرئيس تفاديا للانفراد بالسلطة، كما أن هذا التعديل يمس مبدأ اساسيا وهو عدم اخضاع القضاء للسلطة التنفيذية والحرص على استقلاله، كما أنه لم يجد جديد، في ظاهر الأمور، يبرره ويقتضي هذه الهرولة لادخاله. تُرى لو أن فتح هي التي فازت بالأغلبية أكان المجلس سيقدم على هذا التعديل؟ أم انه كان مناورة على المجلس الجديد بعد أن ظهر أن حماس لا تمتلك ثلثي الأصوات وبالتالي فانها ستكون عاجزة عن الغائه اذا فكرت في ذلك؟ هذه أسئلة مشروعة يثيرها التعديل والأسلوب الذي تم به وتوقيته.

والتعديل الذي نتحدث عنه يتعلق بالمحكمة الدستورية العليا، فقد قضى النظام الفلسطيني الذي أقره المجلس التشريعي نفسه، وناضل من أجله، بأن يكون تعيين قضاة المحكمة الدستورية بترشيح من الرئيس وتزكية من مجلس القضاء الأعلى وموافقة المجلس التشريعي، أي أن السلطتين التنفيذية والتشريعية تشتركان في اتخاذ القرار، ولا تنفرد واحدة منهما بالامر، ضمانا لعدم تحكم احداهما في هذا التعيين، فلا الرئيس يستغل موقعه ولا المجلس التشريعي يستغل أغلبيته، وانما يأتي التعيين بالاتفاق حرصا على أن تكون هذه الهيئة الهامة قد نالت ثقة الجميع. صحيح أن تشريعات بعض الدول العربية تجعل سلطة التعيين في يد الرئيس وحده، غير أن المجلس التشريعي رفض مجاراة هذه التشريعات العربية عندما أقر النص الأصلي القاضي بالاتفاق. وكان هناك صراع بين الرئيس، الذي كان يريد الانفراد بسلطة التعيين، والمجلس التشريعي، الذي كان رافضا لذلك. فما هي الاعتبارات الموضوعية المتعلقة بالمصلحة العليا التي اقتضت انقلاب المجلس التشريعي على نفسه، هذا المجلس الذي قاوم بعناد يُسَجَّل له رغبة الرئاسة في توسيع صلاحياتها على حساب المجلس التشريعي؟

الشيء الوحيد الذي حدث هو أن الانتخابات النزيهة جاءت بأغلبية جديدة، أغل